تحرك عاجل

خمسة رجال على وشك أن يُعدموا

يواجه خمسة رجال من المحكوم عليهم بالإعدام في اليمن خطراً وشيكا بتنفيذ الأحكام بهم خلال أيام على الأرجح.

في يوليو/تموز 2006، حُكم بالإعدام على الرجال الخمسة الذين تتراوح أعمارهم بين 25، و29 سنة، والذين تجمعهم صلة قرابة، بسبب قتل رجلين، وهم محتجزون حالياً في السجن المركزي في مدينة تعز. وقد رفضت محكمة الاستئناف في تعز دعواهم للاستئناف ضد أحكام الإعدام الصادرة بحقهم في مارس/آذار 2008، كما فعلت المحكمة العليا الشيء نفسه في يونيو/حزيران 2009. وقام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح (الذي ما زال متواجداً الآن في المملكة العربية السعودية للتعافي من الإصابات التي لحقت به) بالمصادقة على أحكام الإعدام الصادرة بحق الرجال الخمسة في وقت لاحق من ذلك العام.

وبحسب مصادر في اليمن، كان من المفترض تنفيذ أحكام الإعدام بحق الرجال الخمسة في غضون الأيام القليلة القادمة. وفي 10 سبتمبر/ أيلول، أخبرهم مدعي عام تعز بأنه سوف يتم تنفيذ الأحكام بهم في وقت لاحق من ذلك اليوم؛ غيرأن تدخل عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية لدى المدعي العام بصنعاء نجح في وقف تنفيذ الأحكام مؤقتاً. وبحسب المصدر نفسه، فمن الممكن أن يُعدم الخمسة في غضون بضعة أيام.

هناك مئات من الأشخاص من المحكوم عليهم بالإعدام في اليمن في الوقت الراهن. وقد أُعدم ما لايقل عن 53 شخصاً في عام 2010.

والرجال الخمسة الذين يواجهون خطر وشيكاً بأن يُعدموا هم **ياسر إسماعيل** (29 عاماً)، **وبشير إسماعيل** (28 عاماً)، **وعارف فارع** (27 عاماً)، **ومبارك غالب** (25 عاماً)، **ومراد غالب** (26 عاماً).

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على عدم إعدام ياسر إسماعيل وبشير إسماعيل وعارف فارع ومبارك غالب ومراد غالب؛
- حث نائب الرئيس اليمني، بصفته القائم بأعمال الرئيس، على تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق هؤلاء الرجال الخمسة وكذلك بحق جميع الأشخاص الآخرين الذين يواجهون الإعدام؛

AMNESTY INTERNATIONAL

- تذكير السلطات بأنها ملزمة بمراعاة المعايير الدولية للمحاكمات العادلة في قضايا الإعدام، بما فيها الحق في طلب العفو أو تخفيف الحكم؛
- حث نائب الرئيس، بصفته القائم بأعمال الرئيس، على إعلان وقف تنفيذ أحكام الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام كلياً.

يرجى إرسال المناشدات قبل 26 أكتوبر/ تشرين الأول إلى:

نائب الرئيس

فخامة نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي

مكتب رئيس الجمهورية اليمنية

صنعاء

الجمهورية اليمنية

فاكس: **967 127 4147+ (الرجاء المحاولة حتى ينجح الاتصال)**

المخاطبة: فخامة نائب الرئيس

المدعي العام

سعادة السيد علي أحمد ناصر العواش

مكتب المدعي العام

صنعاء

الجمهورية اليمنية

فاكس: **9671374412+**

المخاطبة: سعادة المدعي العام

و يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى:

وزير الشئون القانونية

معالي السيد راشد أحمد الرصّاص

وزير الشئون القانونية

وزارة الشئون القانونية

ص. ب. 1992

صنعاء

الجمهورية اليمنية

فاكس: 9671227816+

البريد الالكتروني: legal@y.net.ye

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين اليمنيين المعتمدين في بلادكم. وإذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو رابع تحديث لوثيقة التحرك العاجل هذه والتي تحمل الرقم (UA 279/09). لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الرابط التالي على شبكة الإنترنت:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/016/2009

تحرك عاجل

خمسة رجال على وشك أن يُعدموا

معلومات إضافية

لطالما ساورت منظمة العفو الدولية بواعث قلق قديمة بشأن استخدام عقوبة الإعدام في اليمن، ولا سيما أن أحكام الإعدام غالباً ما تصدر إثر إجراءات محاكمة تقصر عن الإيفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

أُعدم ما لايقل عن 53 شخصاً في عام 2010. وهناك مئات الأشخاص يُعتقد بأنهم من المحكوم عليهم بالإعدام في الوقت الراهن.

إن منظمة العفو الدولية تعترف بحق الحكومات في ومسؤوليتها عن تقديم الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية معترف بها إلى العدالة على أن يتم ذلك بشكل يتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومراعاة المعايير الدولية، بما في ذلك الحق بالحصول على محاكمة عادلة.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات باعتبارها تمثل العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة النهائية، فضلاً عن أنها تشكل انتهاكاً للحق في الحياة نفسها.

الأسماء: ياسر إسماعيل، وبشير إسماعيل، وعارف فارع، ومبارك غالب، ومراد غالب
الجنس: جميعهم من الذكور

تحرك عاجل رقم: UA297/09، رقم الوثيقة: MDE 31/014/2011 بتاريخ: 12 سبتمبر/أيلول 2011